

تعديل بؤرة الاهتمام

وضع احتياجات الشعب الصومالي في المقام الأول

www.oxfam.org



صغار المقيمين في معسكر للنازحين في مقديشو. عدسة: هجرة

أكثر من ستة أشهر انقضت منذ أعلنت الأمم المتحدة حالة المجاعة، ولا تزال الصومال تعترضها أسوأ أزمة إنسانية تجتاحها منذ عقود، يعاني فيها ٣٢٥,٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد، وتقدر نسبة من أحاطت بهم الأزمة بنحو ٣١ بالمائة من السكان. وقد أسفر الاتساع بحجم الاستجابة الدولية، منذ يوليو / تموز، فضلاً عن جهود المجتمعات والمجتمع المدني في الصومال، عن إنقاذ حياة الكثيرين. غير أن معدل الوصول إلى المحتاجين تدهور نتيجة طرد وكالات المساعدات، وكذلك احتدام العمليات العسكرية، المدعومة دولياً. ورغم أن تأثير الجفاف بدأ في الانحسار، لا يزال المصير كئيباً لأكثر من ٢.٣ مليون صومالي يحتاجون إلى مساعدات إنسانية.

تقع المسؤولية عن هذا الوضع على عاتق من هم داخل الصومال قبل أي أحد آخر؛ إذ تُتهم الفصائل المتحاربة بإعاقة تدفق المساعدات والانحراف بها عن مساراتها المرسومة لها. بيد أن ذلك لا يرفع الحرج عن المجتمع الدولي؛ حيث أدت سياساته التي تركز على اعتبارات الأمن الدولي أكثر من تركيزها على احتياجات الشعب الصومالي، ومصالحه، وآماله، عن غير عمد، إلى إزكاء النزاع والأزمة الإنسانية في آن معاً.

في فبراير/ شباط ٢٠١٢ سوف تجتمع الحكومات والمؤسسات الرئيسية في المنطقة، ومن العالم الإسلامي والبلدان الغربية، في لندن لرسم طريق المستقبل. عليهم حينها أن يمسكوا بتلك الفرصة لإعادة التركيز على الشعب الصومالي الذي خذلته السياسات السابقة، فيضعوا استراتيجيات أكثر اتساقاً لضمان وصول المساعدات والحماية لمحتاجيها، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الذي طال أمده، وحالة الضعف المزمنة في البلاد.

أكثر من ستة أشهر انقضت مذ أعلنت الأمم المتحدة حالة المجاعة، ولا تزال الصومال تعترضها اسوأ أزمة إنسانية تمر بها منذ عقود، يعاني فيها ٣٢٥,٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد، وتقدر نسبة من أحاطت بهم الأزمة بنحو ٣١ بالمائة من السكان،^١ بينما فر مئات الآلاف إلى البلدان المجاورة.

كان من شأن استجابة مبكرة للتحذيرات من المجاعة أن تنقذ حياة المزيد من البشر،^٢ بيد أن الاتساع بحجم الاستجابة الدولية، منذ يوليو / تموز، فضلاً عن جهود المجتمعات والمجتمع المدني في الصومال، أدى إلى تحسن ملحوظ في مستويات سوء التغذية ومعدلات الوفاة.^٣ غير أن قدرة من هم في أمس الحاجة للمساعدات المنقذة للحياة في بعض المناطق شهدت تدهوراً، مما يهدد تلك المكتسبات ويفرض قيوداً على الاتساع بحجم الدعم لموارد الرزق الحيوية القادرة على بناء قدرة الناس على الصمود أمام الصدمات البيئية القادمة. كان العامل الأساسي وراء هذا الوضع هو طرد ١٧ وكالة مساعدات إنسانية من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في جنوب الصومال ووسطه في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، وتعليق وكالتين لعملياتهما رداً على حالة انعدام الأمن والقيود التي تفرضها السلطات المحلية، وهو ما قلص قدرة الاستجابة في العديد من المناطق.^٤ هذا فضلاً عن أنه، رغم صعوبة التنبؤ بكيفية تطور الأوضاع، فقد أدى تجدد القتال منذ أواخر ٢٠١١ إلى منع الكثير من المدنيين، في مناطق بجنوب الصومال، من طلب المساعدات عبر خطوط المواجهة الكثيرة التغير، فضلاً عن إجبار آخرين على الفرار.^٥ ورغم أن تأثير الجفاف قد بدأ في الانحسار، لا يزال المصير كئيباً لأكثر من ٢.٣ مليون صومالي يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

تقع المسؤولية عن هذا الوضع على عاتق من هم داخل الصومال قبل أي أحد آخر؛ إذ نُتهم الفصائل على جانبي الصراع الذي استطال أمده، بإعاقة تدفق المساعدات المنقذة للحياة وتحويلها عن مساراتها المرسومة لها.^٦ بيد أن ذلك لا يعفي المجتمع الدولي من بعض المسؤولية. فرغم أن النزاع في الصومال لا يزال يمثل مصدر قلق مشروع على الأمن الإقليمي والدولي، فقد فشلت السياسات التي ركزت على تلك الجوانب أكثر من تركيزها على احتياجات الشعب الصومالي، ومصالحه، وآماله، وأدت، عن غير عمد، إلى إزكاء النزاع وتأجيج الأزمة الإنسانية في آن معاً. لقد أن الأوان، كما أقرت بعض الحكومات، للانتقال إلى مجموعة جديدة من السياسات التي تكفل الاستمرار في الوفاء باحتياجات الصوماليين الفورية للمساعدات المنقذة للحياة، وتوفير مساحة لطموحات أطول مدى بالسلام والتنمية المستدامين.

فرصة لمقاربة جديدة

في فبراير / شباط ٢٠١٢ سوف تجتمع في لندن الحكومات الرئيسية في المنطقة وفي العالم الإسلامي والبلدان الغربية، وكذلك منظمات مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، لمراجعة مقاربتها تجاه الصومال ورسم طريق المستقبل. عليهم أن ينتهزوا تلك الفرصة لتطوير سياسات أكثر اتساقاً تكفل حصول الشرائح

الأكثر احتياجاً على ما يحق لهم من مساعدات وحماية، مع المعالجة الأكثر فاعلية لأسباب النزاع في الصومال. وعليهم، إذ يفعلون، أن يبذلوا المزيد من الجهد للوفاء بالتزاماتهم بأن يتسق تقديم المساعدات الإنسانية مع المبادئ الإنسانية الأساسية، وأخصها الإنسانية، وعدم التحيز، والاستقلال.^٧

ليس بوسع مؤتمر واحد أن يغير كل شيء. غير أن مؤتمر لندن يقدم فرصة استثنائية لرسم مقاربة جديدة للبلاد، وذلك بإعادة توجيه بؤرة اهتمام الجهود الإنسانية الدولية، والتخلي عن السياسات المعوقة، واتخاذ خطوات عملية نحو حل سياسي للنزاع والأزمة يشمل جميع جوانبهما.

أولويات المستقبل

ينبغي أن يقاس نجاح مؤتمر لندن بمدى استجابة المجتمع الدولي لثلاث قضايا، سوف تحدد فيما بينها ما إذا كانت الجهود الدولية تدعم، في غاياتها النهائية، مصالح الصوماليين:

- الفاعلون من المنطقة، والغرب، والعالم الإسلامي يجب أن يستغلوا نفوذهم مع كل الأطراف المعنية لضمان توفير نفاذ أوسع للمساعدات الإنسانية، في ظل احترام المبادئ الإنسانية. وينبغي أن يتوازي ذلك مع ارتفاع الحكومات المانحة ومنظمات المساعدات بأحجام برامجها الإنسانية وبرامج الصمود على المدى الطويل.
- ينبغي على المؤتمر أن يتخذ من التحركات ما يكفل ألا تقوض الاستراتيجيات السياسية والأمنية المساعدات الإنسانية.
- إعطاء الأولوية للحلول غير العسكرية والمستدامة للنزاع وللأزمة الإنسانية، خاصة من خلال ضمان مشاركة قطاع واسع من الشعب الصومالي في عملية وضع تلك الحلول.

يتوفر القسم التالي على طرح توصيات مستندة إلى تجربة منظمة أوكسفام، حول ما نحتاجه في أجندة جديدة للصومال. أما الأقسام التالية فتفصل القول حول بيئة العمليات وما كان لمختلف السياسات من تأثير على جهود الإغاثة الإنسانية. إن نجاح مؤتمر لندن يتوقف على عمل الجميع معاً لوضع مسار جديد للمستقبل، مسار تستلهم معالمه، وتحدها، احتياجات الشعب الصومالي ومصالحه وآماله.

أجندة جديدة للصومال

نحن ندعو كل الأطراف المشاركة إلى تبني التوصيات التالية، من أجل بناء إطار سياسات جديد ومتناسك، يتوخى حلاً سياسياً طويل المدى يشمل جميع الأطراف، ويضع مصالح الشعب الصومالي في المقام الأول.

١. ضمان النفاذ، وتقديم الإغاثة على نحو منسق، والتنمية طويلة الأجل

يموت الناس في الصومال لأن الكثير جداً من المجتمعات المضارة لا تستطيع النفاذ إلى المساعدات المنقذة للحياة. تصحيح هذا الوضع مسؤولية عالمية. ولدى الأطراف المؤثرة مثل تركيا، ودول الخليج (بما فيها قطر والمملكة العربية السعودية)، وكذلك منظمات مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي القدرة على دفع الحوار مع الأطراف المعنية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

كل المشاركين في مؤتمر لندن يجب أن:

- يعملوا مع الفاعلين المؤثرين محلياً، مثل الشيوخ، والنساء، والزعامات الدينية، ومجتمع الأعمال الصومالي، وكذلك الأفراد داخل الحكومة الفدرالية الانتقالية، والعناصر المعتدلة في جماعات المعارضة، والحكومات الإقليمية، والكيانات بين-الحكومية، من أجل دفع نفاذ الخدمات الإنسانية، مع عدم الادعاء بتمثيل الوكالات الإنسانية، والتي ينبغي أن تظل على استقلالها.
- يبنوا على مذكرة التفاهم العالمية الأخيرة بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة من أجل بناء مقاربة مشتركة للتحديات الأساسية أمام العمل الإنساني، والمتمثلة في النفاذ والتنسيق في الصومال.
- يدعوا إلى مؤتمر إنساني على مستوى رفيع، تحت قيادة الأمم المتحدة، وبرعاية مشتركة من جامعة الدول العربية^٨، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، لدفع وضع وتنفيذ استراتيجيات من شأنها تعظيم نفاذ المجتمعات المضارة إلى المساعدات، والبناء على الالتزامات الإنسانية التي ستصدر عن الحدث المصاحب لمؤتمر لندن، والحفاظ على التركيز على الأولويات الإنسانية، حتى انعقاد المؤتمر المزمع إقامته بقيادة تركيا في يونيو / حزيران ٢٠١٢. ويجب أن تتمثل الغاية العامة في تحسين اقتسام التحليلات والمعلومات، والربط بين الاحتياجات ونطاق التغطية، وإدارة المخاطر، وتطوير شراكات فعالة، وضمان التقديم غير المنحاز والمستقل للمساعدات.
- يدعموا عمل وكالات المساعدات داخل الهياكل المجتمعية، مع الاعتراف بالتحديات والتكلفة العالية للعمل في بعض المناطق، ومساعدة تلك المجتمعات على رفع أصوات النساء، وتطوير أنشطة الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، فضلاً عن الخطط طويلة الأجل الرامية لتحسين صمود المجتمعات أمام الصدمات القادمة.
- يعطوا أولوية لبرامج الصمود عن طريق: زيادة التمويل الموجه لاستعادة موارد الرزق والصمود، وإدماج تقليص مخاطر الكوارث في البرامج الإنسانية، ووضع آليات تمويل لعدة سنوات تتسق مع الأطر الزمنية لتطوير موارد الرزق، واعتماد البناء بمرونة لإتاحة فرصة تكيف الاستجابات سريعاً مع الإنذارات المبكرة من أزمات غذاء جديدة.^٩

٢. تحاشي تفويض الاستراتيجيات السياسية والأمنية للمساعدات الإنسانية

لقد فشل المكون العسكري في مقاربة المجتمع الدولية للسلام والأمن في الصومال، فضلاً عن جهود بناء الدولة المفروضة من المجتمع الدولي، في توفير الاستقرار وإرساء سلطة حكومية تخضع للمساءلة. بل إن هذا المكون وتلك الجهود أفضت في بعض الأحيان إلى تأجيج الأزمة الإنسانية وزيادة عنت المحتاجين في الحصول على المساعدات.

كل الحكومات والقوى الدولية المنخرطة في الصومال ينبغي أن:

- تحرص على أن يتم النظر في أي تدابير مقترحة على مؤتمر لندن، فيما يتعلق بالأمن الدولي والأجندات السياسية، في ضوء تأثيرها المحتمل على الاحتياجات الإنسانية والنفوذ إليها، وحماية المدنيين. وعليهم أيضاً أن يتوخوا التمييز الواضح في اللغة المستخدمة لوصف تلك التدابير بين الأهداف الأمنية والسياسية من جانب والعمل الإنساني وأهدافه من جانب آخر.
- تراجع بشكل منهجي السياسات الحالية من حيث تأثيرها السلبي المحتمل على عدم تحيز العمل الإنساني واستقلاله، وذلك بالتشاور مع الوكالات الإنسانية المنفذة للمساعدات، وتعديل تلك السياسات وفقاً لذلك.
- تضمن ربط الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري لمقدم للحكومة الفيدرالية الانتقالية والقوات الحليفة باحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب تقييم احتمال وقوع انتهاكات ومراقبة الالتزام بتلك القوانين.
- تضمن حصول أية قوات أرضية، أو جوية، أو بحرية يتم نشرها في الصومال على تدريب عملي على القانون الدولي الإنساني، يسانده دعم وإشراف لتقليل تضرر المدنيين، ومساءلة تلك القوات عن جهودها في هذا الصدد. ويجب أن يشمل ذلك على موارد ودعم لإنشاء آلية لمراقبة الخسائر بين صفوف المدنيين، ورفع تقارير عنها، وتوفير الاستجابة لها.
- تحرص على أن يأخذ أي تخطيط، أو تنفيذ لاستراتيجيات عسكرية، في اعتباره التأثير على الاحتياجات والمساعدات الإنسانية، وضمان حصول الصوماليين الفارين عبر الحدود الدولية على ما يحتاجونه من مساعدات وحماية، مع الحفاظ على حقهم في العودة الطوعية في أمن وكرامة. وهو ما ينبغي أن يشمل على دعم مالي دولي إضافي لجهود البلدان المضيفة للأعداد الهائلة من اللاجئين.

٣. دعم الحلول السياسية التي تشمل جميع الأطراف لمصلحة كل الصوماليين

في نهاية المطاف، لن يتم تحقيق مصالحة مستدامة وبناء سلام إلا من داخل الصومال، ومن خلال عمليات تشمل جميع الأطراف. وهنا، يستطيع الفاعلون الإقليميون والدوليون أن يلعبوا دوراً مهماً في تيسير ذلك، ولكن يجب على الانخراط السياسي الخارجي أن يدعم الجهود التي تقودها أطراف صومالية، وتشتمل على المجتمع المدني بقواعده الشعبية والنساء، على وجه الخصوص، لتحقيق السلام والاستقرار – وإمكانية التنمية المستدامة بطبيعة الحال. قد يبدو من غير الواضح أين تكمن تلك القيادة الصومالية، في ظل غياب حكومة مركزية فعالة، بيد أن عدداً من المبادرات المحلية نجحت في إرساء ترتيبات سياسية وإدارية، أثبتت العديد منها استقراره.^{١٠}

على المجتمع الدولي أن:

- ييسر الحوار بين الفاعلين الإسلاميين، والعرب، والغربيين حول تطوير إستراتيجية أطول أمداً للصومال، مرتبطة بالمقاربات الصومالية لبناء السلام، وتبني عليها، حتى تكون الوساطة الدولية أكثر فاعلية واستدامة. ويجب أن تعترف الاستراتيجيات، صراحةً، بدور النساء والرجال في الصومال في حل النزاع وفق شروطهم هم، وأن تستثمر في بناء قدراتهم.
- يحرص على أن تركز أية أجنداث ومبادرات متعلقة ببناء الدولة وبناء السلام، بشكل أكبر على الملكية الصومالية لتلك الأجنداث والمبادرات – بما في ذلك ما يتم من خلال المشاركة المنهجية للسلطات تحت الوطنية – والحفاظ على التمييز الواضح بين تلك الأجنداث والمبادرات وبين الجهود الإنسانية.
- يمنح جماعات المجتمع المدني الصومالي والمنظمات الإنسانية فرصة المساهمة الحقيقية في المنتدىات الدولية حول السلام والأمن، والقضايا الإنسانية في الصومال. ويجب خلق فرص للعمل مع الجماعات النسائية، على وجه الخصوص، لتحفيز المرأة الصومالية على المساهمة في تلك الجهود.
- يستغل العلاقات الدبلوماسية والانخراط مع القيادات الدينية وغيرها من قيادات لدعم حوار أفضل بين الفصائل الصومالية لمصلحة بناء سلام وأمن دائمين لكل الشعب الصومالي.
- يكفل وجود مساحة كافية للحوار السياسي مع العناصر المعتدلة داخل جماعات المعارضة، من أجل توفير أسس لتسوية سياسية مستدامة.

دعوة لسياسات دولية تركز على احتياجات الصوماليين

ظل المجتمع الدولي لسنوات عديدة منشغلاً بتبعات وجود "دولة فاشلة" على الأمن الإقليمي والدولي، فانكب على مساعي إحلال "الاستقرار" في الصومال وإعادة إنشاء حكومة مركزية فعالة، مع سعيه، في الوقت نفسه لتقديم الاستجابة لأزمة إنسانية استطالت أمداً وازدادت سوءاً بمرور الوقت. خلال تلك الفترة ظلت المساعدات الإنسانية والتنمية المهمة تتدفق بمتوسط سنوي بلغ ٤٣٩ مليون دولار أمريكي.^{١١} ولكن، بدلاً من التكامل والتماسك، كان هناك عدم اتساق في بعض الأحيان بين الدعم الدولي لبناء الدولة والتدخل العسكري من جانب والمبادرات الإنسانية من جانب آخر.

واحتلت الجهود الإنسانية المقعد الخلفي، مخفية مكانها لاستجابات سياسية، قصيرة النظر في بعض الأحيان، تركز على جهود بناء الدولة المفروضة من الخارج، والمدفوعة في غالب الأحيان بالأمن الدولي وأجندة مكافحة الإرهاب. ورغم أن تلك السياسات جاءت كرد فعل على مواطن قلق حقيقية متعلقة بالأمن والاستقرار، خاصة على المستوى الإقليمي، فإنها لم تفشل فحسب في بناء سلام طويل الأمد يحتاجه الصوماليون بشدة، بل أدت، في بعض الأحيان، إلى تأجيج الأزمة الإنسانية.

لقد كان التركيز في السابق على 'الإصلاح السريع' الهادف إلى تحييد التهديدات المباشرة، خاصة من خلال العمل والدعم العسكريين، بدلاً من انتهاج مقاربة طويلة الأجل تعالج الأسباب الجوهرية للنزاع، مع حمايتها، في الوقت نفسه، للشعب الصومالي والوفاء باحتياجاته الأساسية.^{١٢}

وقد تجلت تبعات هذه الأجندة الدولية في الإغاثة المؤسفة في ٢٠١١، في وقت ضرب فيه الجفاف الحاد الصومال والقرن الأفريقي بأسره؛ حيث كان ذلك وضعاً لم يشهد له الصومال مثيلاً طوال تاريخه الحديث. ورغم ذلك، فلم يقع الإجماع على وجوب زيادة حجم الاستجابة الإنسانية بشكل ضخم وسريع إلا عندما أعلنت الأمم المتحدة حالة المجاعة هناك. في تلك اللحظة كان أوان الاستجابة قد فات، فضلاً عما لقيته جهود تقديم المساعدات من معوقات حادة ناجمة عن حالة انعدام الأمن المستمرة، ونقاط التفنيش التي فرضتها الجماعات المسلحة، والقيود التي فرضها المانحون على تقديم المساعدات، استناداً لتشريع مكافحة الإرهاب.^{١٣}

'هناك الكثير من
الفاعلين، داخل
البلاد وخارجها،
تختلف مصالحهم،
ويمزقون أوصال
الصومال. مصدر
قلقي هو: كيف
سينتأى لهم التركيز
على دفع السلام
والاستقرار في
الصومال، وترك
القرارات المتعلقة
بإعادة بناء الصومال
للشعب الصومالي.'
ممثل مجتمع مني
صومالي

تحديات أمام العاملين في المساعدات في الصومال

عشرون عاماً من النزاع وانهيار الدولة جعلت الصومال، منذ فترة طويلة، مكاناً شديد الصعوبة بالنسبة لتقديم المساعدات الإنسانية.

تواجه وكالات المساعدات العاملة في الصومال قيوداً تفرضها الحكومة الفيدرالية الانتقالية وجماعات المعارضة المسلحة على حد سواء، بشكل يومي، لتزداد بذلك صعوبة قيامها بعملياتها. وقد فرضت الحكومة قيوداً على تحركات العاملين الأجانب في المساعدات الإنسانية خارج المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (على سبيل المثال، تم توقيف ١٠ عاملين في المساعدات في سبتمبر / أيلول ٢٠١١، من بينهم ثلاثة أتراك، كانوا عاندين من توزيع مساعدات في منطقة شبيلي السفلى).^{١٤}

رغم اختلاف خبرات الوكالات الإنسانية في تأمين إيصال المساعدات، فقد حاولت الفصائل المتصارعة، من الجانبين، أن تستخدم جهود الإغاثة لمصلحتها، بما في ذلك فرض مبالغ مالية في شكل ضرائب على المساعدات الإنسانية. قد يؤدي دفع تلك المبالغ إلى تحسن النفاذ على المدى القصير، بيد أن مبالغ كذلك، فضلاً عن كونها تتجه بالمساعدات بعيداً عن المستفيدين المستهدفين منها، قد تؤدي إلى تآكل صورة الوكالات الإنسانية بوصفها هيئات غير متحيزة في أعين المجتمعات الصومالية، وتدفع لاتهمها بالاصطفاف في جانب أحد الأطراف. ومن ناحية أخرى، كثيراً ما أدى عدم الرضوخ لتلك المطالب إلى تأخر برامج المساعدات نظراً لما يستتبعه ذلك من مفاوضات طويلة تستهلك الوقت. وفي بعض الحالات كان على الوكالات إعادة تخصيص مبالغ التمويل أو حتى إعادتها للمانحين، عندما تفشل المفاوضات حول مرور المساعدات.

إطار ١: تحديات أمام ضمان استناد المساعدات إلى المبادئ – تجارب منظمة أوكسفام في جنوب وسط الصومال

تتبنى منظمة أوكسفام وشركاؤها الصوماليون موقفاً متشدداً رافضاً لدفع أية مبالغ لجماعات مسلحة في الصومال. وتتسم الصومال بصعوبة بالغة فيما يتعلق بمراقبة حركة مبالغ التمويل على الأرض، نظراً لانعدام الأمن الدائم والافتقار لأنظمة حوكمة على أن آليات المراقبة المتعددة والرصينة التي تستخدمها أوكسفام، فضلاً عن علاقاتنا القديمة والمتينة مع شركائنا، ساعدت في ضمان وفاء برامجنا بالمعايير الكيفية الإنسانية العالمية والحفاظ على الشفافية والمساءلة.

هذا الموقف الصارم يعزز استقلالية برامجنا، ولكنه جعل تقديم المساعدات في وقتها وعلى النحو المرسوم أمراً أكثر صعوبة في العديد من الحالات. ليس هناك حل سهل، ولا تزال منظمة أوكسفام مستمرة في التعلم من المصاعب التي تواجهها.

في أغسطس / آب ٢٠١١، كانت منظمة شريكة لأوكسفام تدير مشروعات مياه وصرف صحي، قد قررت أن تتوسع في برنامج قائم لتمتد به إلى منطقة تقع تحت سيطرة جماعة معارضة مسلحة، وكان

يشمل تقديم مساعدات نقدية لدعم موارد الرزق. ولكن السلطات المحلية طالبت ٢٠ بالمائة من ميزانية المشروع، وهو ما رفضته المنظمة الشريكة.

ومع طول أمد المفاوضات، أطلعت منظمة أوكسفام المنظمة الشريكة على أنها قد تعيد تخصيص التمويل لموقع آخر، نظراً لأن فترة التمويل كانت لثلاثة أشهر فقط. وما أن سمعت السلطات المحلية بأن التمويل قد يذهب لمنطقة أخرى حتى أصدرت موافقتها المبدئية، ولكن غير المشروطة، على المشروع. واستغرق الأمر نحو أربعة أو خمسة أيام أخرى لتأكيد الموافقة، نظراً لسفر القائد المحلي إلى منطقة أخرى داخل البلاد. رغم أن المشروع قد تم تنفيذه بالفعل، فقد تأخر لمدة شهرين.

وضع مرشح لمزيد من التعقيد

تركز الدعم الدولي الواسع، فيما يتعلق باحتدام النزاع منذ أواخر ٢٠١١، على أهداف الأمن، بينما ظلت التبعات الإنسانية لمثل هذا التحرك تحتل مرتبة متدنية على الأجندة العالمية. فقد لقي الوجود المتزايد للقوى الإقليمية ترحيباً وصل إلى مستوى سكرتير عام الأمم المتحدة،^{١٥} ولكن المخاطر التي يفرضها اتساع نطاق النزاع المحتدم على المدنيين، والعقبات التي يخلقها أمام نفاذهم للمساعدات تحتاج إلى اهتمام عالمي أكبر.

وذلك أن الرؤية التي تتبناها العديد من العواصم العالمية تتمثل في أن العمل العسكري سوف يحسن مستوى الأمن في المنطقة وبالنسبة للمدنيين الصوماليين على حد سواء، بيد أن الواقع على الأرض كثيراً ما كان مغايراً لذلك إلى حد بعيد حتى الآن. فتغير خطوط المواجهة، واتساع نطاق النزاع المفتوح، وتحول السيطرة على المناطق المأهولة بالسكان بين أيدي مختلف الأطراف، أدى في كثير من الأحيان إلى إلحاق ضرر بالغ بالمساحة المحدودة وغير المستقرة في الأصل المتاحة لتقديم المساعدات الإنسانية لمحتاجيها [انظر إطار ٢]. وتزداد حدة القلق في ظل التكتيكات المتبعة من قصف مدفعي وجوي للمناطق المأهولة بالسكان، وتحالفات تجري مع الميليشيات المسلحة المحلية ذات السجلات غير الموثوق فيها في مجال حقوق الإنسان.^{١٦}

إطار ٢: تقديم المساعدات في منطقة قتال – تجارب المنظمات غير الحكومية المحلية مع العمليات العسكرية في جنوب الصومال ووسطه

رغم صعوبة توقع كيفية تطور الوضع، فقد أعرب عدد من المنظمات غير الحكومية الصومالية العاملة في مناطق من جنوب الصومال عن تدهور الأوضاع منذ بداية ٢٠١٢ نتيجة اتساع نطاق العمليات العسكرية. في بعض المناطق أسفر الضغط العسكري المتزايد عن تخفيف جماعات معارضة مسلحة لقيودها السابقة وسمحها بتوزيع بعض المساعدات. ولكن في أماكن أخرى أشارت منظمات المجتمع المدني، التي استطلعتنا آراءها لهذا التقرير، إلى أن اتساع نطاق العمليات العسكرية زاد من صعوبة تلقي الناس للمساعدات، فضلاً عما تسبب فيه من دفع المزيد من المدنيين إلى الفرار بحثاً عن الأمان.

في منطقة حيران الشمالية، حيث حققت الحكومة والحلفاء بعض الانتصارات في أوائل ٢٠١٢، أدى استمرار القتال إلى إغلاق نقطة دخول رئيسية لإمدادات المساعدات، مما أضر وصول المواد الغذائية الطارئة اللازمة لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية حاد. وفي بعض الأماكن التي استولى عليها حلفاء الحكومة الفيدرالية المركزية، أدى التضارب حول الجهة المسؤولة عن المنطقة، وتغير خطوط المواجهة مع استمرار القتال، إلى منع بعض المساعدات من المرور. وفي مناطق من جبدو، كان الوصول إليها أفضل من المناطق المجاورة في السابق، أصبح الأمر الآن شديد الصعوبة مع تزايد انعدام الأمن نتيجة تجدد القتال، وارتفاع وتيرة الضربات الجوية وعمليات الاختطاف في الأسابيع الأخيرة. التدخلات الإنسانية مستمرة حيثما كان ذلك ممكناً، ولكن شدة تقلب الأوضاع وعدم إمكانية توقعها يؤدي إلى تأخر تقديم المساعدات الحيوية.

وفي بعض مناطق جوبا السفلى، أدى الخوف من القتال أو الضربات الجوية إلى فرار السكان من البلدات، مما أعاق تقديم المساعدات، بينما لا يزال النازحين داخلياً في كسامبو مقطوعين عن أية مساعدات خارجية. وفي أفجوي، قالت المنظمات غير الحكومية إنها لا تزال تعمل في ظروف يندهور فيها الوضع الأمني، وسط مخاوف من تدفق جديد للنازحين من الغرب، حيث تزداد وتيرة المعارك، وربما هجرة جماعية واسعة من المنطقة في حال وقوع هجوم من الشرق.

‘هل ستقصفنا؟’
سؤال يتردد على
لسان عائشة ابنة
التسع سنوات في
منطقة أفجوي، كلما
سمعت أزيز طائرة.
تقول أمها إن
الصغيرة تخاف
النوم وحدها خشية
الطائرات الحربية:
‘بل وصل الحد إلى
أنها تكره حتى
سماع صوت
الحشرات الطائرة
الليلية.’
تقرير لمنظمة غير
حكومية صومالية

لم يكن المدنيون في الصومال آمنين، في معظم الأحيان، قبل العمليات العسكرية الأخيرة للقوات الإقليمية. كثير منهم واجه بالفعل خطر الموت، والإصابة، وانتهاك الحقوق، وتقلص النفاذ إلى المساعدات من قبل أطراف النزاع، جراء هجمات متعمدة في بعض الأحيان، ونتيجة الوقوع في مرمى نيران المتقاتلين في أحيان أخرى. ورغم أن العمليات العسكرية حسنة النوايا والتي تجري بحرص يمكن أن تعالج، أحياناً، بعض التهديدات التي قد تمثلها الأطراف المتحاربة للمدنيين، إلا أنها قد تزيد من حدة تلك التهديدات أيضاً.

ففي يناير / كانون الثاني ٢٠١٢ فقط، فر أكثر من ١٩,٠٠٠ مدني صومالي، حسب تقديرات الأمم المتحدة، نتيجة عدم الأمان، معظمهم في مناطق متضررة من الصدمات بين حلفاء الحكومة الفيدرالية المركزية وقوات المعارضة.^{١٧} على أن المخيمات والمآوي التي فر إليها الكثير من النازحين بحثاً عن الملجأ الآمن لم تكن بآمن من الهجمات. فخيمات النازحين في مقديشو وجيب كانت هدفاً للفصائل المتحاربة من الجانبين، مما أدى إلى مقتل وإصابة سكانها.^{١٨} كذلك لم تأمن المنشآت الإنسانية، فكان من بين الأهداف الأخيرة مستشفى، ومركز إعدام، ومجمع لوكالة مساعدات.^{١٩} ونشي التقارير الواردة عن عمليات القتل الانتقامي الموجهة ضد المدنيين بالمخاطر التي لا يزال المدنيون يواجهونها في المناطق التي استولت عليها القوات الحليفة للحكومة.^{٢٠}

هذه المخاطر التي تفرضها تلك العمليات على السكان المدنيين وعلى نفاذهم إلى المساعدات تستحق انخراطاً مكثفاً وعلى مستوى رفيع من المجتمع الدولي. ورغم ضرورة بذل المزيد من الجهود المنسقة من قبل المجتمع الدولي، اتساقاً مع التزاماته تجاه كل أطراف النزاع، فإن فرص هذا المجتمع الدولي في التأثير على كيفية احترام جماعات المعارضة لالتزاماتها في ظل القانون الدولي تظل محدودة. ولكن، هناك فرصة أمام المجتمع الدولي، وعليه التزام، أيضاً، بضمان احترام قوات الحكومة الفيدرالية المركزية والقوات الحليفة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي.^{٢١} كذلك يجب توفير الدعم الدولي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) حتى تستطيع متابعة الخسائر التي تقع بين صفوف المدنيين وتعمل على تقليصها، مع أخذها في الاعتبار دوماً، ما قد يكون لتحركاتها من تأثير على النفاذ للخدمات الإنسانية.^{٢٢} وبعيداً عن تلك الاعتبارات الإنسانية، هناك أمر لا يقل أهمية، وهو الدور الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يلعبه في المساعدة على إبقاء الباب مفتوحاً أمام الحوار السياسي، وألا يؤدي أي تدخل عسكري إلى تقويض التوصل إلى خطة بعيدة النظر لحل سياسي للنزاع في الصومال يشمل الجميع، ويشارك فيه المجتمع المدني الصومالي، والشعب الصومالي بأسره، والجماعات النسائية، والسلطات تحت-الوطنية.

تفويض عدم تحيز الجهود الإنسانية واستقلالها

رغم أن المسؤولية عن النزاع الذي تسبب في حالة الطوارئ المستمرة في الصومال، وإعاقة جهود المساعدات وتحويل مسارها، في العديد من الحالات، يقع في المقام الأول على عاتق أطراف داخل الصومال نفسه، فإن سياسات المجتمع الدولي يمكن أن يكون لها تأثير هائل على الظروف التي تستطيع فيها وكالات المساعدات أن تقدم مساعداتها للمضارين. فالجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الفيدرالية المركزية، والتي تسيطر على الكثير من مناطق جنوب ووسط الصومال، تتهم وكالات المساعدات الدولية بأنها أيادٍ للحكومات الغربية. وقد اتخذوا من ذلك ذريعة لمهاجمة عمال المساعدات،^{٢٣} ووضع العراقيل البيروقراطية أمام عمليات المساعدات، وطرد عدد كبير من الوكالات من مناطق في جنوب الصومال ووسطه مؤخراً في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢.^{٢٤}

وفي الوقت نفسه، غدت بعض السياسات الدولية، عن غير عمد، رؤى الجماعات المسلحة الصومالية المتمثلة في أنه لا فارق هناك بين سياسات الحكومات الأجنبية المتعلقة بالسياسة والأمن وبين التدخلات الإنسانية للمنظمات الدولية. فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، تساعد في تنسيق الكثير من الجهود الإنسانية، بيد أن لها أيضاً حضور كبير في الشؤون السياسية والأمنية، زاد الآن من خلال عمليات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فضلاً عن دعمها الذي عارضه البعض للحكومة الفيدرالية الانتقالية التي تلقى معارضة واسعة. ويرى كثير من الصوماليين أن أهداف المجتمع الدولي المتعلقة ببناء الدولة، والشؤون الإنسانية، وفي بعض الأحيان مكافحة الإرهاب، متشابكة فيما بينها. وقد أشعر ذلك وكالات المساعدات بأنها مدفوعة إلى المساعدة على إضفاء الشرعية على جهود بناء الدولة التي تدعمها الأمم المتحدة وكبار المانحين – خاصة بناء مصداقية الحكومة الفيدرالية الانتقالية. وفي السابق كانت الدول المانحة الرئيسية، بل وحتى الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة في الصومال، يضغطون لتوجيه المساعدات الإنسانية من خلال الحكومة الانتقالية مباشرة،^{٢٥} بينما كان منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية يشجع وكالات المساعدات على استئناف مشروعاتها "عالية التأثير" في مقديشو، والتي تدعم جهود إحلال الاستقرار بعد إسقاط حكومة اتحاد المحاكم الإسلامية.^{٢٦} ورغم أن الضغوط في اتجاه العمل من خلال الحكومة المركزية قد تضاءلت مؤخراً، لا تزال العديد من البيانات العامة التي تعلنها الأمم المتحدة والحكومات الأجنبية تركز على دعمهم للحكومة الفيدرالية المركزية في مواجهة القوى المعارضة المسلحة.^{٢٧}

ويعتبر النداء الذي أطلقته هيئة الإيجاد في يناير / كانون الثاني ٢٠١٢ ودعت فيه الوكالات الإنسانية إلى تشجيع العودة الطوعية للاجئين إلى المناطق المحررة في الصومال من بين أحدث التحديات التي يواجهها استقلال العمل الإنساني. وذلك أن العودة الطوعية يجب أن تكون تحديداً كمُسماًها: طوعية. فالوكالات الإنسانية من واجبها – وهو ما ستلتزم به – أن توفر المعلومات، وتدعم اتخاذ قرارات علمية، وتساعد في عملية العودة، بمجرد أن يختار اللاجئ أن يعود، حتى تضمن له عودة آمنة وبكرامة؛ ولكن لا ينبغي عليها أن تمارس تأثيراً لا لزوم له على هذا

تمت استشارة بعض المجموعات النسائية، ولكن فيما خلا ذلك، لم تكن هناك مشاركة للمرأة [في بناء السلام]. يجب أن تكون هناك برامج تستهدف المرأة على المستوى الشعبي لتمكينها من رفع صوتها؛
موظف صومالي في منظمة غير حكومية

الاختيار، أو أن يُنظر إليها على أنها تفعل ذلك. وفيما يتعلق بالاستقلال، لو قامت وكالات المساعدات 'بتشجيع' العودة إلى المناطق التي استولت عليها الحكومة الفيدرالية المركزية والقوات الحليفة لها، فقد تواجه خطراً أكبر يتمثل في أن يُنظر إليها على أنها اتخذت جانب جهود مكافحة التمرد.^{٢٨}

في معظم البلدان، يعتبر من صميم الصواب أن تعمل وكالات المساعدات الدولية مع الحكومات الوطنية لتقديم المساعدات لمحتاجيها، ومع ذلك لا تزال الوكالات الدولية تفشل في تنفيذ ذلك بشكلٍ كافٍ في العديد من الأزمات.^{٢٩} ولكن الصومال ليست "معظم البلدان"، والحكومة الفيدرالية الانتقالية لا يعترف الكثير من السكان بأنها حكومة شرعية. فتلك الحكومة لم تأت بالانتخاب ويُنظر إليها، على نطاق واسع، على أنها مفروضة من الخارج من خلال عملية نَحَت السلطات تحت- الوطنية والمجتمع المدني الأوسع جانباً، فضلاً عن أن المؤسسات الفيدرالية الانتقالية تواجه اتهامات قوية بالفساد وتحويل المساعدات عن مسارها المرسوم.^{٣٠}

لذلك تلجأ وكالات المساعدات في هذا السياق، ولأسباب متعددة، إلى التكتّم حول عملها مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية أو بدعم منها، أسباب تتعلق بالحفاظ على الاستقلال عن كل أطراف النزاع المسلح، والفاعلية في ظل محدودية قدرات الإدارة الانتقالية، والشفافية في ضوء ما يتواتر عن تحويل المساعدات عن مسارها.^{٣١}

نتائج غير مقصودة لسياسات مكافحة الإرهاب

في أعقاب هجمات سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة زادت حدة التحديات التي تفرضها الصومال على الحكومات الغربية التي ازداد نظرها إلى الصومال من خلال عدسة الأمن الدولي والإقليمي ومكافحة الإرهاب. وقد نجم عن هذا التحول، في أغلب الأحيان ضعف الاهتمام بآثار تلك السياسات على الشعب الصومالي.

كذلك كان هناك تحول ملحوظ في السياسات في ٢٠٠٨، عندما أدرجت الولايات المتحدة الجماعات المسلحة المسيطرة على معظم مناطق جنوب الصومال ووسطه في قائمة المنظمات الإرهابية، وفق قانون أمريكي، (وتبعتها حكومات أخرى).^{٣٢} أضف إلى ذلك أن تلك القوانين دفعت بعض الوكالات الأمريكية للتوقف عن العمل في جنوب الصومال ووسطه، بينما اتبعت وكالات أخرى تدابير حرص مشددة أو قلصت عملياتها.^{٣٣}

ونتيجة لهذا التصرف، انخفضت المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة – أكبر مانح للصومال في السابق – ثماني مرات بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠؛ انخفاضٌ سارت على خطاه، إلى حد بعيد، سياسات وتمويل مانحين غربيين آخرين.^{٣٤} وفي ٢٠٠٨ تلقى نداء الأمم المتحدة الإنساني الخاص بالصومال ٤٢٩ مليون دولار، أي ٧٤ بالمائة من المبلغ المطلوب. كذلك نجح النداء الأصغر في ٢٠١٠ في جمع ٢٤٦ مليون دولار، أي ٦٧ بالمائة فقط من إجمالي المبلغ المطلوب،^{٣٥} وذلك على الرغم من أن ٢.١ مليون نسمة على الأقل لا يزالون في حاجة إلى مساعدات لإنقاذ حياتهم.^{٣٦}

بعد إعلان الأمم المتحدة للمجاعة في الصومال في ٢٠١١، خففت الحكومة الأمريكية من القيود التي فرضتها على المساعدات لجنوب الصومال ووسطه،^{٣٧} ولكن لا يزال هناك غموض حول الرخصة الممتدة الجديدة التي يصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي، والتي تحمي وكالات المساعدات من اتخاذ إجراءات قانونية ضدها بموجب قوانين مكافحة الإرهاب الأمريكية، لقيامها بأنشطة إنسانية في مناطق تسيطر عليها جماعات تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية.^{٣٨} وقد كان لهذا التشريع آثار على الشعب الصومالي على مناح أخرى أيضاً. ففي ديسمبر / كانون الأول ٢٠١١، على سبيل المثال، قام البنك الأمريكي الرئيسي في تقديم خدمة تحويل الأموال من خلال نظام "الحوالات" بتعليق خدماته، مما هدد بتوقف شريان حياة يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي من التحويلات كان يرسلها الشتات في الولايات المتحدة إلى أسرهم في الصومال كل عام.^{٣٩} وفي غياب بنك يقوم بتحويل الأموال، اضطرت شركات تحويل الأموال عن طريق "الحوالات" في الولايات المتحدة إلى إغلاق أبوابها. وقد اضطرت تلك المكاتب لاستئناف خدماتها في يناير / كانون الثاني ٢٠١٢ استجابة للاحتجاجات الشعبية، ولكن لا تزال هناك حالة واسعة من عدم التأكد تحيط بهذه الخدمة الحيوية، وليس من الواضح أيضاً إلى متى ستظل البنوك الأخرى التي اضطلت بهذا العمل ترى أنها قادر على الاستمرار في التعامل مع الحوالات في ظل البيئة التشريعية المعقدة والمقيدة.

'في عام ٢٠١١ تعهد المجتمع الدولي بمنح إنسانية مقدارها ١,٣٢ مليار دولار لنداء الأمم المتحدة للصومال. وعلى الرغم من أن هذا يجعل نداء الصومال أكبر نداء إنساني في العالم، فهذا المبلغ يزيد قليلاً عن نصف ما صرفه المجتمع الدولي (٢,٤١ مليار دولار) في محاربة القرصنة الصومالية في ٢٠١٠.'

التكلفة الاقتصادية للقرصنة البحرية، مستقبل واحد للأرض، ورقة عمل، ديسمبر ٢٠١٠

وقد أدت البيانات التي صدرت في السابق من المانحين، والتي ربطت المساعدات الإنسانية باستراتيجيات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الدعم الدولي الصاخب للتدخل العسكري الإقليمي، إلى المساعدة على خلق بيئة شديدة الخطورة لأولئك الذين يقدمون المساعدات - صوماليين كانوا أو، بنسبة أقل، أجانب - إلى من اشتدت حاجتهم إليها. ورغم أنه من النادر أن يستطيع المرء أن يوجد رابطاً مباشراً بين تصريحات فردية أو قرارات سياسية ووقوع هجمات معينة على عمال مساعدات، وكذلك تأثير عوامل أخرى، فإن الوضع العام يوحي بهذا الربط. ففي ٢٠٠٨، على سبيل المثال، وفي أوج المواجهات التي وقعت بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية وحلفائها الدوليين من جانب وجماعات المعارضة من جانب آخر، لقي ٣٧ من العاملين في المساعدات مصرعهم في الصومال - أي نحو ثلثي عمال المساعدات الذين لقوا حتفهم على مستوى العالم.^{٤٠} وفي العام نفسه، ورداً على الهجمات الجوية والصاروخية الأمريكية على قوات المعارضة، اتهم المتمردون المسلحون وكالات المساعدات بالتعاون مع القوى الأجنبية وأعلنوا أنها ستصبح، منذ تلك اللحظة، "أهدافاً مشروعاً".^{٤١} ورغم الانخفاض الملحوظ في عدد عمال المساعدات الذين قُتلوا منذ ٢٠٠٨، فقد زادت وتيرة الأحداث الأمنية المرتبطة بالعاملين في المجال الإنساني والأصول التي يعتمدون عليها، وشملت حالات خطف، ونهب، وتوقيف، منذ يوليو / تموز ٢٠١١، عندما بدأ الاتساع بحجم الاستجابة للمجاعة.^{٤٢}

حالة انعدام الأمن هذه لها تبعات وخيمة على المحتاجين للمساعدات. ففي مخيم داداب للاجئين في شمال كينيا، على سبيل المثال، تم تقليص المساعدات الموجهة إلى ٤٦٣,٠٠٠ نسمة معظمهم صوماليون، إلى مستوى التدخلات المنفذة للحياة فقط، نتيجة لعمليات الاختطاف والهجمات بالمتفجرات في المنطقة.^{٤٣}

الوضع الحالي وآفاق المستقبل

منذ يوليو / تموز ٢٠١١، وفي مواجهة أزمة إنسانية متصاعدة، وتحديات عملياتية هائلة، استطاع الفاعلون الإنسانيون أن يرتبوا استجابة واسعة للمجاعة، فزادوا حجم أنشطتهم بشكل كبير، على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بالبرامج طويلة الأجل، خاصة ما يتعلق منها بتقليص مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وعلى الرغم من استمرار حالة عدم الأمان وما يقترن بها من مخاطر على العاملين في مجال المساعدات، فقد زاد عدد وكالات المساعدات في الصومال (خاصة في مقديشو) في النصف الثاني من ٢٠١١ بشكل كبير. وتصل برامج منظمة أوكسفام الآن في الصومال إلى نحو ١.٥ مليون نسمة، من خلال التعاون مع منظمات صومالية شريكة.

لعبت المنظمات والمانحون الإسلاميون والغربيون دوراً مهماً في الاستجابة للأزمة الحالية. وكانت منظمة التعاون الإسلامي والمنندى الإنساني – هيئة تعمل على تحسين العلاقات بين المنظمات الإنسانية الإسلامية ومثيلتها الغربية – من بين الجهات التي أبدت اهتماماً متزايداً بمعالجة القضايا التنموية طويلة الأجل وقضايا التعافي وإعادة الإعمار في الصومال.^{٤٤}

وقد أسفرت تلك الجهود عن بعض الإنجازات المهمة. فقد أشارت تقديرات وحدة الأمن الغذائي والتغذية والتحليل – الصومال، وشبكة أنظمة الإنذار المبكر من المجاعة، إلى تقلص كبير في معدلات الوفاة وسوء التغذية في جنوب الصومال ووسطه.^{٤٥} كذلك تم الانخفاض بمستوى المناطق الست التي كانت مصنفة من قِبَل الأمم المتحدة مناطق مجاعة، إلى مستوى طوارئ انعدام أمن غذائي، أو حتى مستويات أفضل؛ وذلك بفضل الاتساع بحجم المساعدات الإنسانية، ودعم جهود الصوماليين أنفسهم. ولكن كانت هناك أيضاً بعض التحديات المتمثلة في ضمان فاعلية عمل عدد كبير من الفاعلين معاً، وكذلك وجود آليات تنسيق متوازية في بعض المناطق، فضلاً عن وجود فجوات في اقتسام المعلومات.

على أن ضمان وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى محتاجيها ليس سوى جزء من الجواب فقط؛ إذ أنه من الضروري أن يتم زيادة حجم جهود بناء القدرة على الصمود بشكل كبير حتى يحدث التأثير المطلوب. وقد استطاعت بعض الوكالات أن تقوم بعمل مهم وتتبع تدابير إيجابية لبناء قدرة الناس على الصمود في مواجهة موجات جفاف في المستقبل أو ضغوط بيئية أخرى، رغم نقص التمويل وصعوبة الظروف.

على أن التقدم الذي أحرز حتى الآن هش للغاية، وأي تقليص في مستويات المساعدات الحالية من شأنه أن يزيد الوضع سوءاً. وفي هذا الإطار، فرض طرد الوكالات في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ ويناير / كانون الأول ٢٠١٢، وتعليق أنشطة مساعدات أخرى، نتيجة انعدام الأمن،^{٤٦} تحدياً هائلاً أمام الحفاظ على المستوى العام لقدرات العمل الإنساني.

ليس من الواضح إلى متى ستستمر فترة التوتر الحالية في النزاع في معظم أنحاء جنوب الصومال. ولكننا نعلم أن هذا الوضع طالما استمر، فستستمر أزمة الغذاء في المناطق المضارة.

وإن أريد لملايين المتحاجين أن يستفيدوا بشكل كامل من جهود المساعدات التي يقدمها المجتمع المدني الصومالي والوكالات الدولية، فينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، وبشكل أكثر منهجية، ضعف اهتمام المبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالسياسة والأمن بالجوانب الإنسانية.

من شأن الأجندة الجديدة التي طرحتها هذه الورقة، إن تم اتباعها، أن تبدأ في المساعدة على وضع الصومال على أرضية صلبة. ينبغي أن تركز القرارات التي سيخرج بها مؤتمر لندن على احتياجات الشعب الصومالي ومصالحه ورؤاه، وأن تساعد الصومال على تحقيق ما أفلت من يديه لفترة طويلة، من تنمية وأمن.

- Food Security and Nutrition Analysis Unit – Somalia and Famine Early Warning Systems Network^١
(2012), 'Famine ends, yet 31% of the population remain in crisis', 3 February, available at:
<http://www.fsnau.org/downloads/FSNAU-FEWSNET-Technical-Release-Feb-3-2012.pdf>
- D. Hillier (2012), *A dangerous delay: the cost of late response to early warnings in the 2011 drought in the Horn of Africa*, Oxfam, 18 January, available at: <https://www.oxfam.org/en/policy/dangerous-delay>
FSNAU-FEWSNET, *op. cit*
- ٢ حسب تقديرات الأمم المتحدة لم يحصل ١.٨ مليون صومالي من المحتاجين في الجنوب على مساعدات غذائية طارئة من أعضاء قطاع الغذاء في ديسمبر/ كانون الأول نتيجة الحظر. OCHA (2012) 'Somalia – Famine and drought situation report No. 31', 18 January, available at: <http://reliefweb.int/node/471296>
- ٣ انظر على سبيل المثال: 2.1.12, 'Wounded in southern Somalia have difficulty reaching medical facilities', <http://www.voanews.com/english/news/africa/east/Wounded-in-Southern-Somalia-Have-Difficulty-Reaching-Medical-Facilities-136528663.html>
- M. Bryden *et al.* (2011), *Report of the Monitoring Group on Somalia and Eritrea pursuant to Security Council resolution 1916 (2010)*, July, UN Security Council
- ٤ في سنة ٢٠٠٣ دعت الحكومة السودانية إلى اجتماع لمناقشة الممارسات الصحيحة في منح المساعدات الإنسانية، وتم خلاله الاتفاق على "المبادئ والممارسات الصحيحة للمساعدات الإنسانية". حضر الاجتماع ممثلون عن ١٦ حكومة مانحة، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميين. للإطلاع على تفاصيل الاجتماع: <http://www.goodhumanitarianandonorship.org/gns/principles-good-practice-ghd/overview.aspx>
- ٥ أقرت جامعة الدول العربية، خلال اجتماع مجلس وزراء خارجيتها في ١٣ سبتمبر / أيلول ٢٠١١، بوجود حاجة لعقد مؤتمرين – أحدهما لضمان فاعلية تقديم المساعدات الإنسانية إلى "كل المضارين"، والآخر ينظر في المدى الأبعد، فيما يتعلق بإعادة البناء وإعادة الإعمار، وكلاهما بالتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة.
- ٦ يناقش المانحون المؤشرات واستراتيجيات المراقبة المناسبة في مجموعة المانحين: Somali Joint Needs Assessment, United Nations & World Bank Co-ordination Secretariat, Reconstruction & Development Programme (RDP) Reports, available at: http://www.somali-jna.org/index.cfm?module=ActiveWeb&page=WebPage&s=rdp_implementation_jna
- M. Bradbury and S. Healey (2010) *Whose Peace is it Anyway? Connecting Somali and international peacemaking*, London: Accord, Conciliation Resources
- J. Norris and B. Bruton (2011) *Twenty Years of Collapse and Counting: The Cost of Failure in Somalia*, Joint Report from the Center for American Progress and One Earth Future Foundation, Washington D.C.: Center for American Progress, p.15, available at:
<http://www.americanprogress.org/issues/2011/09/pdf/somalia.pdf>
- ٧ *Ibid.*, pp. 23–24
- ٨ حول تفاصيل التشريع الأمريكي الخاص بـ "تقديم الدعم المادي للإرهابيين"، انظر:
http://www.law.cornell.edu/uscode/usc_sec_18_00002339---A000-.html
- A. Cadde (2011) 'TFG officially bans travel of foreign workers', *Somalia Report*, 16 September, available at: <http://www.somaliareport.com/index.php/post/1582>
- ٩ 'UN Secretary-General Ban Ki-Moon welcomes Kenya's role in Somalia', 8.12.11, انظر على سبيل المثال: <http://www.reliefnet.int/node/463936>
- ١٠ كانت ميليشيات راس كامبوني وأهل السنة والجماعة المتحالفة مع الحكومة الفيدرالية الانتقالية من بين الجماعات المتهمه بانتهاك القانون الدولي الغنساني في تقرير هيومان رايتس ووتش: *You don't know who to blame' – War crimes in Somalia*, Human Rights Watch, September 2011, available at:
<http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/somalia0811webwcover.pdf>
- ١١ IASC Population Movement Tracking system, January 2012
- ١٢ "ضربة جوية على مخيم نازحين صوماليين تقتل ٥ وتجرح ٤٥: أطباء بلا حدود (رويترز)", ٣١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١:
<http://www.thenewsworld.info/airstrike-on-somali-idp-camp-kills-5-wounds-45-msf-reuters.html>
- ١٣ و"الصومال: ٦ قتلى في انفجار مخيم لاجئين في مقديشو"، ١٩ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢:
<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16640942>
- ١٤ Somalia: mortars hit Mogadishu's Keysaney Hospital' ICRC News Release 23-01-2012, Geneva/Nairobi
(ICRC) <http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2012/somalia-news-2012-01-23.htm>
- ١٥ OCHA Famine & Drought Situation Report No. 31, 'On 10 January, the main UN compound in Mogadishu was attacked with two hand grenades.'

http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/reliefweb_pdf/node-471296.pdf

ICRC Operational Update 16.12.11: 'On 10 December, a nutritional centre run by the Somali Red Crescent Society in the southern town of Bardera was hit by an air strike. Fortunately, although the facility was damaged, no one was hurt.'

<http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2011/somalia-update-2011-12-16.htm>

Militias threaten security of Beledweyne', 2.1.12^{٢٠}

http://www.somaliareport.com/index.php/post/2435/Militias_Threaten_Security_of_Beledweyne

^{٢١} هذه الالتزامات الدولية مدونة في سياسات مؤسسية مثل "سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشأن دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها". تشترط هذه السياسة على الكيانات لاتابعة للأمم المتحدة، قبل تقديمها أي دعم مالي أو فني لتلك القوات، أن تقوم بعملية تقييم لاحتمالات وقوع انتهاكات خطيرة. كذلك تتطلب تلك السياسة آليات لمراقبة مدى احترام القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان الدولي، وقانون اللاجئين الدولي، وإنشاء أنظمة لجمع وتقييم المعلومات أيضاً.

^{٢٢} طرح تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين نشر في سبتمبر / أيلول ٢٠١١ مقترحات بشأن مراقبة الخسائر بين صفوف وآليات لرفع التقارير داخل إطار "أميسوم" للتحقيق في حوادث وقوع أضرار للمدنيين، وتحليل البيانات المتعلقة باتجاهات الإضرار، والاعتراف بالمسؤولية عن التسبب في الضرر، وتعويض الضحايا ونشر النتائج. Grubeck, N. (2011), *Civilian harm in*

Somalia: Creating an appropriate response, Geneva: UNHCR.

^{٢٣} في أعقاب سلسلة من الضربات الجوية الموجهة لأهداف تابعة للمعارضة في ٢٠٠٨، اتهمت بعض الجماعات المسلحة وكالات المساعدة الدولية بالمساعدة في تنسيق الهجمات وأعلنت أن كل المسؤولين الغربيين والأمميين، وكذلك المنظمات الغربية والأممية أصبحت الآن نعلى قائمة أهدافهم الموسعة. انظر Bradbury (2010), *State-building, counterterrorism and licensing*

humanitarianism in Somalia, Feinstein International Center Briefing Paper, September

^{٢٤} Office for Supervising the Affairs of Foreign Agencies (OSAFA) (2011) 'OSAFA Fact-finding Committee

Conducts Performance Appraisal', 28 November 2011. كان من بين الأسباب التي ذكرتها هذا التقرير لطرده ١٦ وكالة مساعدات الافتقار إلى عدم التحيز السياسي والحيادية.

^{٢٥} K. Menkhaus (2010) 'Stabilization and humanitarian access in a collapsed state: the Somali case',

Disasters, Volume 34, Issue Supplement s3, October, pg. S332, available at:

<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-7717.2010.01204.x/pdf>

^{٢٦} IRIN Humanitarian news and analysis (2007) 'Somalia: UN calls for immediate re-

engagement', IRIN News, 18 January, available at:

<http://www.irinnews.org/printreport.aspx?reportid=64501>

^{٢٧} انظر على سبيل المثال، مدح الممثل الخاص لسكوتري عام الأمم المتحدة لعمليات أميسوم لإخراج المتمردين من مقديشو، في A.

Mahjga (2012), 'Letter to the Somali people', UNPOS, 26 January

^{٢٨} Inter-Governmental Authority on Development (2012), 'Communique of the 20th Extra-Ordinary

Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in Somalia, the

Republic of Sudan and South Sudan, IGAD minimum Integration Plan and Piracy off the Coast of

Somalia', 27 January

^{٢٩} Oxfam International (2012) *Crises in a New World Order: Challenging* انظر: حول رؤية عالمية لهذا الموضوع، انظر:

the Humanitarian Project, Oxfam Briefing Paper. <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/crises-in-a-new-world-order-challenging-the-humanitarian-project-204749>

انظر على سبيل المثال

^{٣٠} M. Bryden et al., *op.cit*

^{٣١} M. Bradbury, *op.cit.*, p. 13

^{٣٢} S. Pantuliano, K. Mackintosh and S. Elhawary with V. Metcalfe (2011) *Counter-terrorism and*

humanitarian action Tensions, impact and ways forward HPG Policy Brief 43 p.9

^{٣٣} Oxfam International (2011) 'Whose Aid is it Anyway? Politicizing aid in conflicts and crises', Oxfam

Briefing Paper No 145, [http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/whose-aid-is-it-anyway-](http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/whose-aid-is-it-anyway-politicizing-aid-in-conflicts-and-crises-121669)

[politicizing-aid-in-conflicts-and-crises-121669](http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/whose-aid-is-it-anyway-politicizing-aid-in-conflicts-and-crises-121669)

^{٣٤} UNOCHA, Financial Tracking Service: [http://fts.unocha.org/pagelocator.aspx?page=emergency-](http://fts.unocha.org/pagelocator.aspx?page=emergencyCountryDetails&cc=som&yr=2008)

[http://fts.unocha.org/pagelocator.aspx?page=emergency-](http://fts.unocha.org/pagelocator.aspx?page=emergencyCountryDetails&cc=som&yr=2010)

[emergencyCountryDetails&cc=som&yr=2010](http://fts.unocha.org/pagelocator.aspx?page=emergencyCountryDetails&cc=som&yr=2010)

^{٣٥} UNOCHA, Humanitarian Funding Analysis for Somalia (September 2010)

^{٣٦} المالية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، تم الاطلاع عليها في ١١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ (مساعدات الولايات المتحدة للصومال كانت ٢٣٧.٤ مليون دولار في ٢٠٠٨، و٩٩.٨ مليون دولار في ٢٠٠٩، و٢٩.٤ مليون دولار فقط في ٢٠١٠).

^{٣٧} أعلنت الأمم المتحدة المجاعة في ٢٠ يوليو / تموز ٢٠١١. وفي ٢ أغسطس / آب وردت تقارير عن إصدار الإدارة الأمريكية

لخطوط إرشادية جديدة تهدف إلى تخفيف القيود على تقديم المساعدات في مناطق من الصومال تسيطر عليها جماعات المعارضة

المسلحة. انظر See Associated Press (2011), 'State Department Reassures Groups Aiding Somalia in Food

Crisis', 2 August, available at: http://www.nytimes.com/2011/08/03/world/africa/03somalia.html?_r=1

-
- D. Lewis (2011), 'Counterterrorism Regulations and Humanitarian Access to the Famine in Somalia',^{٣٨}
Harvard University Program on Humanitarian Policy and Conflict Research, 10 August
- Oxfam (2011), 'Urgent action needed before major US remittance lifeline is cut to famine-stricken
Somalia', available at: <http://www.oxfamamerica.org/press/pressreleases/urgent-action-needed-before-major-us-remittance-lifeline-is-cut-to-famine-stricken-somalia>^{٣٩}
- European Commission – Humanitarian Aid and Civil Protection (2011) *Somalia Factsheet 2011*,^{٤٠}
available at: <http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/somalia-factsheet-2011.pdf>^{٤١}
Bradbury, *op.cit.*, p.9^{٤٢}
- OCHA (2011), *Somalia Consolidated Appeals Process 2012*, 14 December, available at:
<http://www.unocha.org/cap/appeals/consolidated-appeal-somalia-2012>^{٤٣}
- OCHA (2011) 'Horn of Africa Crisis Situation Report No. 19', OCHA, New York, 19 October, available
at: <http://reliefweb.int/node/454668>^{٤٤}
- تتولى منظمة التعاون الإسلامي حالياً تنسيق جهود تحالف إغاثة يضم ٣٨ وكالة في الصومال.^{٤٥}
FSNAU-FEWSNET, *op. cit.*
- الصومال: أطباء بلا حدود تغلق مركزين طبيين كبيرين في مقديشو، ١٩ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢:^{٤٦}
<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16630838>

© منظمة أوكسفام الدولية فبراير/ شباط ٢٠١٢

كتب هذه الورقة إيلي كيمب، وبين ميرفي. تتقدم منظمة أوكسفام بالشكر إلى إد كيرنز، وإليز فورد، وإد بومبريت، وإيفيلين رويجمانس في إصدار هذه الورقة. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها لتوفير الدراية اللازمة للنقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني:

publish@oxfam.org.uk

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنك مراسلة:

advocacy@oxfaminternational.org

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under
978-1-78077-064-2 in February 2012. Oxfam GB, Oxfam House,
John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١٥ منظمة تعمل معاً في 9٨ دولة للتوصل إلى حلول دائمة للفقر والظلم:

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)

أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)

أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)

أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)

أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)

أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)

أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)

أوكسفام هونغ كونج (www.oxfam.org.hk)

أوكسفام الهند (www.oxfaminida.org)

أوكسفام إنترمون (www.intermonoxfam.org)

أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)

أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)

أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)

أوكسفام نوفيبي (www.oxfamnovib.nl)

أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)

المنظمات التالية تتمتع حالياً بوضع العضو المراقب في أوكسفام، وتعمل على الانضمام الكامل:

أوكسفام اليابان (www.oxfam.jp)

أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)

لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي منظمة، أو زيارة موقعنا www.oxfam.org؛ بريد

إلكتروني: advocacy@oxfaminternational.org



www.oxfam.org